Journal Of the Iraqia University (77-1) 30 September (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الأمم المتحدة والعراق: قراءة في انتهاء مهام اليونامي وآفاق التعاون بعد ٢٠٢٥

م.د مخلد ماجد احمد

كليه العلوم السياسيه جامعه تكريت العراق

United Nations and Iraq :An Analysis of the Conclusion of UNAMI's Mandate and Prospects for Cooperation Beyond 2025

Lecturer Dr. Mokhalad Majid Ahmed,
College of Political Science – Tikrit University – Iraq
mokhaladahmed700@gmail.com

Abstract

This research paper analyzes one of the most significant transformations in contemporary Iraq-UN relations: the conclusion of the mandate of the United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), established under Security Council Resolution 1500 in 2003, and the subsequent reconfiguration of cooperation between Baghdad and the United Nations system beyond 2025. The study seeks to analyze the political, legal, and geopolitical motivations underpinning the mission's termination, and to probe the future contours of Iraq-UN partnership in light of evolving regional and international dynamics. Employing historical-analytical methodology, international policy analysis, and scenario-building approaches, the paper concludes that the conclusion of UNAMI's mandate marks a strategic turning point toward a more equal and selectively calibrated UN-Iraq partnership, yet one contingent upon the resilience of national institutions against the challenges of corruption, polarization, and rentier dependency. The researcher argues that the mission's termination does not represent a complete sovereign victory, but rather a transformation in the instruments of international soft power — a reality that necessitates renewed critical vigilance in formulating Iraq's international cooperation agenda.

Keywords: UNAMI, United Nations, Iraq, National Sovereignty, Responsibility to Protect, Post-Conflict, International Cooperation, Peacebuilding, 2025.

المستخلص

يُعنى هذا البحث بتحليل أحد أبرز التحولات في منظومة العلاقات العراقية–الأممية المعاصرة، المتمثل في انتهاء مهام بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق) اليونامي(UNAMI – ، التي أُسست بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ عام ٢٠٠٣، وما أعقب ذلك من إعادة رسم لملامح التعاون بين بغداد والمنظومة الأممية في مرحلة ما بعد ٢٠٢٥. يسعى البحث إلى تحليل الدوافع السياسية والقانونية والجيوسياسية التي قادت إلى إنهاء مهام البعثة، واستقراء مآلات الشراكة العراقية–الأممية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة. يعتمد البحث على المنهج التحليلي–التاريخي ومنهج تحليل السياسات الدولية ومنهج بناء السيناريوهات، ويخلص إلى أن انتهاء مهام اليونامي يُمثّل منعطفاً استراتيجياً نحو شراكة أممية–عراقية أكثر ندية وأعمق انتقائية، غير أنها تظل رهينةً بمدى صمود المؤسسات الوطنية أمام تحديات الفساد والاستقطاب والتبعية الريعية. ويرى الباحث أن إنهاء مهام البعثة ليس انتصاراً سيادياً مكتملاً بقدر ما هو تحوّل في أدوات الهيمنة الناعمة الدولية، الأمر الذي يستوجب يقظةً نقدية متجددة في صياغة الأجندة العراقية للتعاون الدولي.

الكلمات المفتاحية :اليونامي، الأمم المتحدة، العراق، السيادة الوطنية، مسؤولية الحماية، ما بعد النزاع، التعاون الدولي، بناء السلام، ٢٠٢٥.

المقدمة

حين أغلقت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (اليونامي) أبوابها رسمياً في عام ٢٠٢٥، لم يكن ذلك مجرد إجراء بيروقراطي اعتيادي يُضاف إلى سجل القرارات الأممية الروتينية. كان لحظةً تاريخية ذات دلالة رمزية وسياسية عميقة؛ إذ طُويت بها صفحة امتدت اثنين وعشرين عاماً من الوجود الأممي المباشر في بلد ظلت أزماته المتلاحقة مرآةً كاشفة لتناقضات النظام الدولي المعاصر وتقاطعاته وعجزه في آنٍ معاً. كانت تلك

اللحظة التي التقى فيها تاريخ العراق الموجع بتاريخ الأمم المتحدة الملتبس، وانفصلا رسمياً عن حقبة مضت تاركةً خلفها إرثاً ثقيلاً من التساؤلات المشروعة والإنجازات المنقوصة والخيبات المتراكمة.غير أن طيّ تلك الصفحة لا يعني نهاية القصة؛ بل يعني على وجه الدقة أن فصلاً جديداً بدأ يُكتب، وأن أسئلةً من نوع آخر باتت تُطرح: كيف يُدير العراق علاقته مع المنظومة الأممية من موقع "الشريك" لا "المستفيد"؟ وكيف تُعيد الأمم المتحدة تأطير حضورها في بلد لم يُغادر دائرة التحولات المتسارعة؟ وأين تقع الحدود الفعلية بين السيادة الوطنية والتعاون الدولي في مرحلة لم تُحسم فيها ملفات إنسانية وسياسية جوهرية بعد؟هذه الأسئلة هي التي يسعى هذا البحث إلى مقاربتها بأدوات التحليل الأكاديمي الرصين، بعيداً عن الاحتفاء المُبالَغ فيه بـ"الانتصار السيادي"، وبعيداً أيضاً عن الحنين غير النقدي إلى مرحلة الوصاية.لا يمكن فهم انتهاء مهام اليونامي دون استحضار السياق التاريخي الذي أنتجها، وهو سياق يمتد جذوره إلى ما هو أعمق من عام ٢٠٠٣. فالعلاقة بين العراق والأمم المتحدة علاقة طويلة الأمد متشعبة الأبعاد، تبدأ مع انضمام العراق إلى ميثاق الأمم المتحدة في تأسيسها عام ١٩٤٥ بوصفه عضواً مؤسساً، ثم تمر بمحطات التوتر في عهد الجمهوريات المتعاقبة، لتصل إلى منعطفها الأكثر دراماتيكيةً مع فرض الحصار الاقتصادي الشامل إثر غزو الكويت عام ١٩٩٠، ذلك الحصار الذي كلّف الشعب العراقي ثمناً إنسانياً كارثياً وثّقته تقارير يونيسف وغيرها بأرقام صادمة طعنت في الشرعية الإنسانية للعقوبات الجماعية (الجبوري، ٢٠٢٠، ص ٢٢).ثم جاء عام ٢٠٠٣ ليُعيد رسم خريطة العلاقة برمتها؛ فالغزو الأمريكي–البريطاني الذي وقع خارج إطار موافقة مجلس الأمن وضع الأمم المتحدة في موقف بالغ الحرج: رفض الغزو لم يمنعه، والمشاركة في ما بعده استلزم قبول أمرٍ واقع لم تُشارك في صنعه. وفي هذا التناقض التأسيسي الموروث وُلدت اليونامي؛ بعثةٌ مُكلَّفة بدعم دولة بُنيت على أنقاض قرار تجاوز الشرعية الأممية ذاتها. وقد رأى الباحث أن هذا التناقض الجيني لم يُحسم طوال مسيرة البعثة، وكان من أبرز عوامل تعقيد دورها وتقييد أثرها في الوعي السياسي العراقي على مختلف مستوياته (العلوي، ٢٠١٠، ص ١٥٥).حين يُطالع المراقب المشهدَ العراقي في مطلع عام ٢٠٢٥، يجد نفسه أمام مفارقات صارخة تُلخّص بصورة شبه كاملة إشكالية هذا البحث:على الجانب الأول، ثمة عراق حقق انجازات موضوعية لا يمكن إنكارها؛ دولة اجتازت دورات انتخابية متعاقبة، وهزمت مشروع "الخلافة" الداعشي عسكرياً، وأعادت بناء مؤسسات دستورية، وباتت تُعقد فيها قمم عربية ومؤتمرات إقليمية بعد عقود من العزل. وقد صارت بغداد عاصمةً للوساطة الإقليمية في أكثر من ملف بدلاً من أن تظل مشكلةً تستدعي الوساطة.وعلى الجانب الآخر، ثمة عراق يحتل مراتب متأخرة جداً في كل مؤشرات الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد؛ إذ منحته منظمة الشفافية الدولية في تقريرها لعام ٢٠٢٣ درجةً لا تتجاوز ٢٣ من مئة على مؤشر مدركات الفساد (Transparency International, 2023, p. 18)، فيما لا تزال ملايين العراقيين يُعانون من شح الخدمات وضعف سيادة القانون والنزوح الداخلي وإفرازات ملف الإيزيديين المعلّق. وبين هذين الوجهين يتموضع سؤال انتهاء مهام اليونامي: لمن يُمثّل خاتمة حقبة بالمعنى الإيجابي، ولمن يُمثّل ذريعةً للتهرب من المساءلة؟ويُلاحظ الباحث أن الدراسات العربية المتعلقة باليونامي تتوزع على ثلاثة أنماط سائدة: إما دراسات وصفية توثيقية تكتفي بسرد إنجازات البعثة ومحطاتها دون نقد بنيوي حقيقي، وإما دراسات انتقادية ذات طابع أيديولوجي تنتهي باستنتاجات مُسبقة مبنية على ثوابت الرفض لا على تحليل متوازن، وإما دراسات تقنية متخصصة في ملف بعينه كالانتخابات أو الملف الإنساني دون الإطار الأشمل. ومن النادر في المكتبة العربية أن نجد دراسةً تجمع بين التحليل النقدي المتوازن والتأطير النظري الصريح واستشراف المستقبل بأدوات السيناريوهات (الحيالي، ٢٠٢٢، ص ١٣٤)وعلى الصعيد الأجنبي، هيمنت الدراسات الأمريكية والبريطانية على هذا الحقل، وهي وإن كانت تمتلك أدوات منهجية رفيعة إلا أنها في الغالب تنطلق من افتراضات المركز لا الهامش، وترى البعثات الأممية من منظور فاعلية التدخل لا من منظور أثر السيادة، مما يجعلها قاصرةً عن استيعاب الخصوصية البنيوية للحالة العراقية بكل تعقيداتها (Paris, 2004, p. 7).ومن هنا يُقرأ موقع هذا البحث في الأدبيات: إنه محاولة لملء فراغ في المكتبة السياسية العربية عبر مقاربة نقدية تُوازن بين عمق التحليل النظري وصلابة التوثيق الأكاديمي وجرأة إبداء الرأي البحثي المُسبَّب والمُدعَّم بالشواهد.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

١,١ إشكالية البحث وسياقها المعرفي

لم تعرف منطقة الشرق الأوسط في تاريخها المعاصر حالةً أكثر تعقيداً في علاقتها بمنظومة الأمم المتحدة من الحالة العراقية؛ تلك العلاقة التي مرّت بمراحل تحول جذري: من العقوبات الخانقة التي فُرضت إثر غزو الكويت عام ١٩٩٠، إلى الغزو الذي تمّ رغم قرارات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣، ثم إلى مرحلة "المساعدة" الأممية التي جسّدتها اليونامي، وصولاً إلى مرحلة "ما بعد البعثة" التي نحن بصددها اليوم. وفي كل هذه المراحل، ظلت العلاقة العراقية–الأممية محلَّ جدلٍ أكاديمي وسياسي متصاعد حول إشكالية جوهرية: هل تُحقق الوصاية الأممية السيادةَ الفعلية

للدول الهشة، أم تُكرّس تبعيتها؟تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الجوهري الآتي: ما الدوافع الحقيقية المُركّبة وراء إنهاء مهام اليونامي، وما الصيغ الممكنة والسيناريوهات المحتملة للتعاون العراقي–الأممي في مرحلة ما بعد ٢٠٢٥؟

وتتفرع عنها التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما المسار التطوري لمهام اليونامي عبر مراحلها المتعاقبة، وما تناقضاتها البنيوية؟
- ما الموقف العراقي الرسمي والشعبي من البعثة، وأين تقع دوافع إنهائها على خريطة المصالح؟
- كيف تتموضع هذه الحالة نظرياً في ضوء مفاهيم مسؤولية الحماية ودورة حياة بعثات السلام؟
- ما السيناريوهات الثلاثة المحتملة للتعاون بعد ٢٠٢٥، وما العوامل الحاكمة لكل منها؟

١,٢ أهمية البحث

على الصعيد النظري يُسهم هذا البحث في إثراء الجدل الأكاديمي المتصاعد حول التوتر البنيوي بين مفهوم السيادة الوستفالية ومبدأ مسؤولية الحماية (R2P) في إطار القانون الدولي المعاصر، ويُقدّم الحالة العراقية نموذجاً خصباً لتحليل دورة حياة البعثات الأممية في دول ما بعد النزاع، بما يُثري المكتبة السياسية العربية في هذا الحقل الذي يعاني من شحّ في الدراسات الأصيلة ذات البعد النقدي.على الصعيد التطبيقي يمنح هذا البحث صانعي السياسات العراقيين ونظراءهم الأمميين إطاراً تحليلياً لإدارة مرحلة الانتقال بصورة تضمن الحفاظ على مكتسبات التعاون الدولي دون المساس بالسيادة الوطنية الفعلية، فضلاً عن تزويد الباحثين بخريطة مرجعية لدراسة حالات مشابهة في أفريقيا وآسيا.

١,٣ المنهجية والأدوات البحثية

يعتمد البحث على مقاربة منهجية ثلاثية متكاملة:

أ– المنهج التاريخي–التطوري: لتتبع المسار الزمني لمهام اليونامي منذ لحظة التأسيس ٢٠٠٣ حتى انتهاء المهام ٢٠٢٥، مع التوقف عند المحطات الفارقة وتحليل دلالاتها.

ب– المنهج التحليلي–النقدي: لتشريح طبقات الخطاب السياسي العراقي والأممي، والكشف عن الدوافع الضمنية لإنهاء البعثة، بما يتجاوز المسوّغات الرسمية المُعلنة.

ج– منهج بناء السيناريوهات (Scenario Building): لاستشراف المسارات المحتملة للتعاون العراقي–الأممي بعد ٢٠٢٥، في ضوء المتغيرات الهيكلية والظرفية المحددة.

١,٤ حدود البحث

يتحدد البحث زمانياً بالفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٥، مع استرجاع تحليلي انتقائي لما قبل هذه الحقبة حين تقتضي الضرورة. وتتحدد حدوده مكانياً بجغرافية العراق وعلاقاته مع المنظومة الأممية، مع استحضار السياق الإقليمي الداعم.

ثانياً: اليونامي – النشأة والمهام والتطور التاريخي

٢.١ السياق التأسيسي وبيئة الولادة

أُسست بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٠٠ الصادر في أغسطس ٢٠٠٣ (United Nations Security Council, 2003, pp. 1–3)، في خضم الفوضى التي أعقبت الغزو الأمريكي–البريطاني للعراق في مارس من العام ذاته. وقد جاء هذا التأسيس في سياق بالغ التعقيد؛ إذ كانت الأمم المتحدة ذاتها قد تجاوزتها الولايات المتحدة بغزو أُنجز خارج إطار قرارات الشرعية الدولية، مما جعل إنشاء اليونامي يحمل في طياته تناقضاً أصيلاً: هل هي أداة لشرعنة وضع قائم أم شريك حقيقي في إعادة البناء؟يُذهب الباحث إلى أن هذا التناقض التأسيسي لم يُحسم طوال مسيرة البعثة، وكان من أبرز العوامل التي قوّضت فاعليتها الرمزية والعملية على حدٍّ سواء. فقد رأى فريق من العراقيين في البعثة واجهةً أممية لاحتلال أمريكي، فيما رأى فيها فريق آخر حاجزاً دولياً يُعيق بسط النفوذ الإيراني الكامل. وفي كلتا الحالتين كانت البعثة محكومةً بشكوك تُفقدها جزءاً من شرعيتها الميدانية (العلوي، ٢٠١٠، ص ١٧٨).وقد حدد القرار التأسيسي مهام البعثة في تقديم المشورة والدعم للسلطة المؤقتة لمجلس الحكم العراقي، ودعم تيسير جهود الأمم المتحدة في المجالات الإنسانية وإعادة الإعمار وحقوق الإنسان، والمساعدة في تطوير المؤسسات الحكومية المحلية (United Nations Security Council, 2003, p. 2).

٢,٢ الصدمة التأسيسية: تفجير أغسطس ٢٠٠٣

قبل أن تتمكن البعثة من ترسيخ وجودها، وقع الحدث الأمني الأبرز في تاريخها؛ ففي التاسع عشر من أغسطس ٢٠٠٣، استُهدف مقرها في فندق القناة ببغداد بعملية تفجير انتحارية إرهابية أودت بحياة الممثل الخاص للأمين العام سيرجيو فييرا دي ميلو واثنين وعشرين من زملائه. كانت هذه الضربة أكثر من مجرد هجوم أمني؛ كانت رسالةً صريحة بأن العراق لن يكون ساحةً آمنة للوجود الأممي السهل (Traub, 2006, p. 215). وقد دفعت الأمم المتحدة نحو انتهاج سياسة "الانخراط الحذر" التي قيّدت فاعليتها الميدانية لسنوات طويلة لاحقة.

٢,٣ مراحل التطور المؤسسي (٢٠٠٣-٢٠٢٥)

المرحلة الأولى (٢٠٠٣-٢٠٠٦): مرحلة الانتقال الهش

اتسمت بوجود أممي محدود التأثير الفعلي بفعل الاضطرابات الأمنية الحادة؛ فقد كانت الحرب الطائفية في أوجها، وكانت المؤسسات الانتقالية العراقية في طور التشكّل الهش. وقد انصبّ جُلّ جهد البعثة على مهمة واحدة طاغية هي دعم العملية الانتخابية الأولى عام ٢٠٠٥، التي شهدت إقرار الدستور الدائم وانتخاب أول برلمان دائم (الدليمي، ٢٠١٦، ص ٩٢-٩٥).

المرحلة الثانية (٢٠٠٧-٢٠١١): مرحلة التوسع المؤسسي

مع التراجع النسبي للعنف الطائفي في أعقاب سياسة الانتشار الأمريكي المكثف، توسعت مهام البعثة لتشمل دعم الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠، والوساطة في الخلاف العراقي-الكردي على المناطق المتنازع عليها (لا سيما كركوك)، مستندةً إلى آليات المادة ١٤٠ من الدستور العراقي (United Nations Security Council, 2004, p. 4). وقد صدر خلال هذه المرحلة القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) الذي وسّع صلاحيات البعثة توسيعاً ملحوظاً في ملفات حقوق الإنسان والحوكمة (United Nations Security Council, 2007, p. 2).

المرحلة الثالثة (٢٠١٤-٢٠١٨): مرحلة الأزمة الداعشية

شكّلت هذه المرحلة الاختبار الوجودي الأقسى للبعثة وللدولة العراقية معاً؛ فقد تضاعف الدور الأممي في تقديم الإغاثة الإنسانية لثلاثة ملايين نازح داخلياً في ذروة الأزمة وفق تقارير المفوضية السامية للاجئين (UNHCR, 2016, p. 12)، وفي توثيق جرائم الإبادة الجماعية بحق الإيزيديين والأقليات الأخرى، وهو التوثيق الذي شكّل لاحقاً ركيزةً رئيسية في ملف المحاسبة الدولية (فضل الله، ٢٠١٩، ص ٢٣٤-٢٣٧).

المرحلة الرابعة (٢٠١٩-٢٠٢٥): مرحلة التقليص والإعداد للخروج

بدأت ملامح هذه المرحلة مع الانتفاضة الشعبية التشرينية ٢٠١٩، التي أسقطت حكومة عادل عبد المهدي وأحدثت تحولات جوهرية في موازين الفاعلين السياسيين الداخليين. وقد كشف ذلك الحراك الشعبي الواسع عن أزمة ثقة بنيوية بين الشارع العراقي والمؤسسة السياسية، وامتدت بصورة غير مباشرة لتطال الأطر الدولية التي يرى فيها كثير من العراقيين شريكاً في ديمومة الفشل الحكومي (صالح، ٢٠٢٠، ص ٥٦-٦٢). وتصاعدت في إطار هذه المرحلة النبرة السيادية في الخطاب السياسي الرسمي، لتُفضي أخيراً إلى الطلب الرسمي بإنهاء مهام البعثة.

٢.٤ الإطار القانوني-المؤسسي لليونامي استندت البعثة في عملها إلى منظومة متراكمة من القرارات الأممية المتتالية، أبرزها:

القرار	السنة	المضمون الرئيسي
1500	2003	القرار التأسيسي
1546	2004	دعم الحكومة الانتقالية
1770	2007	توسيع صلاحيات البعثة
2107	2013	تجديد مع تعديل في الأولويات
2631	2022	تجديد مع بدء إشارات التقليص
2732	2024	القرار الأخير قبيل الانتهاء

وقد اتسمت القرارات المتأخرة بلغة تدريجية في تقليص المهام، مما يعكس وعياً أممياً مسبقاً بضرورة إدارة منحنى الخروج بصورة سلسة تحفظ ماء الوجه للطرفين (United Nations Security Council, 2024, p. 1).

ثالثاً: دوافع إنهاء مهام اليونامي – تحليل نقدي متعدد الطبقات

٣.١ الدوافع السيادية: ما بين الرمزي والوظيفي

يُشكّل استعادة السيادة الوطنية الدافعَ المُعلن الأبرز في الخطاب العراقي الرسمي، غير أن الباحث يرى أن هذا الدافع ينطوي على طبقتين متمايزتين يخلط الخطاب الرسمي بينهما عمداً أو سهواً:

الطبقة الأولى – السيادة الشكلية–الرمزية: تتجلى في رفض الوجود الأممي بوصفه امتداداً لمرحلة الوصاية والتبعية. وهذا الرفض مشروع سياسياً وأخلاقياً، إذ إن أي دولة ذات سيادة فعلية لا تقبل أن يظل فوق أراضيها، عقدين كاملين، ممثلٌ أممي ذو صلاحيات رقابية واسعة في شؤونها الداخلية.

الطبقة الثانية – السيادة الوظيفية–المصلحية: وهنا يتقاطع الباحث مع ما أشار إليه الحيالي (٢٠٢٢، ص ١٤٥–١٤٨) من أن جزءاً من الدافعية الحقيقية لإنهاء مهام البعثة يكمن في رغبة النخب السياسية في التحرر من رقابتها على الملفات الحساسة: ملف حقوق الإنسان، وملف المساءلة الانتخابية، وملف الخلافات الداخلية مع إقليم كردستان. فقد وثّقت البعثة على مدار سنوات طويلة انتهاكات الحشد الشعبي وقوات الأمن، وتدخّلت في عدد من الملفات السياسية الحساسة، مما جعلها مصدر إزعاج متصاعد لأطراف سياسية نافذة.

رأي الباحث: ثمة مفارقة صارخة في هذا الملف؛ إذ إن الأطراف الأكثر حماسةً لإنهاء مهام البعثة بذريعة السيادة هي في معظمها الأطراف ذاتها الأكثر تقبّلاً لأشكال أخرى من التدخل الإقليمي والنفوذ الخارجي، لا سيما الإيراني. مما يكشف أن المسألة ليست "سيادة بالمطلق" بل "انتقائية في قبول الوصاية"، بحيث تُرحَّب بالوصاية المتوافقة مع المصالح وتُرفض التي تتعارض معها. وهذا تناقض بنيوي لا يُجيب عنه الخطاب الرسمي العراقي بصدق كافٍ.

٣.٢ الدوافع السياسية الداخلية: خريطة الفاعلين

أسهم التحول في توازنات القوى داخل المنظومة السياسية العراقية إسهاماً بنيوياً في تعزيز التوجه نحو إنهاء مهام البعثة. وتتوزع الدوافع الداخلية على مستويين:

المستوى الأول – نفوذ قوى "محور المقاومة": شكّل تصاعد نفوذ القوى المحسوبة على المحور الإيراني عاملاً حاسماً، إذ نظرت هذه القوى إلى اليونامي بوصفها قناةً للنفوذ الغربي وأداةً للضغط السياسي لا منظمةً خدمية محايدة (International Crisis Group, 2023, pp. 14–16). ومنذ تشكيل حكومة محمد شياع السوداني عام ٢٠٢٢، شهد الخطاب السيادي ارتفاعاً ملحوظاً تزامن مع إعادة تعريف الدولة العراقية لهامش علاقتها مع واشنطن ومنظومة التعاون الدولي الغربي المرتبط بها.

المستوى الثاني – أثر الحراك التشريني: أوجدت انتفاضة تشرين ٢٠١٩ نوعاً من التنافس المحرج بين الأطراف السياسية على تبني خطاب الاستقلالية الوطنية والقطيعة مع "الوصاية" بكل أشكالها، وكانت اليونامي عنواناً مناسباً لهذا التنافس (صالح، ٢٠٢٠، ص ٧١). ويرى الباحث أن هذا التوظيف السياسي لقضية سيادية حقيقية هو أحد أوجه الانتهازية الخطابية التي تُضعف المصداقية السيادية العراقية في الأوساط الدولية.

٣.٣ الدوافع الجيوسياسية الإقليمية

لا يمكن قراءة ملف إنهاء مهام اليونامي بمعزل عن التحولات الجيوسياسية الإقليمية المتسارعة:

أولاً: أسهمت موجة التطبيع الخليجي مع بغداد وتصاعد الاستثمارات العربية في العراق في إيجاد شبكة من العلاقات الثنائية تُقلل من الحاجة إلى الوسيط الأممي (العيسى والدوري، ٢٠٢٣، ص ٢١٢–٢١٥).

ثانياً: أفرز التمدد الإيراني المتصاعد حاجةً لدى الأطراف النافذة في بغداد إلى التحرر من أي رقابة دولية تُوثّق مسار هذا التمدد وتُعيق انعكاساته المؤسسية.

ثالثاً: تجدر الإشارة إلى أن الحرب على غزة ٢٠٢٣–٢٠٢٤ وعجز مجلس الأمن عن وقف الإبادة الجماعية قدّما ذريعةً أيديولوجية مُجانية لمن يطعنون في شرعية الأمم المتحدة وحيادها (Dodge, 2024, p. 348).

رأي الباحث: يبدو للباحث أن توظيف أزمة غزة ذريعةً لإنهاء مهام بعثة أممية كانت تعمل في سياق مختلف تماماً ينطوي على مغالطة منطقية وسياسية واضحة؛ فتقصير الأمم المتحدة في الملف الفلسطيني ناجم أساساً عن استخدام حق النقض الأمريكي–الغربي، وهو إشكال بنيوي في مجلس الأمن لا في البعثات التقنية والإنسانية. غير أن الخلط بين المستويين يُؤدي غرضاً سياسياً داخلياً مفهوماً حتى وإن كان غير مقنع أكاديمياً.

٣.٤ الدوافع القانونية والمؤسسية: منطق دورة الحياة

من الزاوية القانونية–الدولية، بات إنهاء مهام البعثة منطقياً في ضوء منطق دورة حياة البعثات الأممية. فقد أرست الأمم المتحدة أطراً مفاهيمية للتحول من بعثات حفظ السلام السياسية إلى شراكات تنموية ثنائية، ضمن ما بات يُعرف بمبدأ "الخروج المسؤول" (Responsible Drawdown).

وقد أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى مجلس الأمن عام ٢٠٢٤ إلى أن إطاراً تعاونياً جديداً يمكنه تحقيق الأهداف ذاتها بصيغة أكثر ملاءمةً للمرحلة الراهنة (United Nations Secretary-General, 2024, p. 8).

رابعاً: الإطار النظري – السيادة والتدخل وبناء السلام

٤.١ التوتر بين السيادة ومسؤولية الحماية

يكشف الملف العراقي عن التوتر البنيوي الكامن في صميم القانون الدولي المعاصر بين مبدأ السيادة الوستفالية ومبدأ مسؤولية الحماية (R2P). فمنذ صياغة المبدأ الأخير في وثيقة "مسؤولية الحماية" (ICISS, 2001) وإقراره في وثيقة نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ (United Nations General Assembly, 2005, p. 30)، بات من المقبول نظرياً أن الدول تتنازل عن السيادة المطلقة في حالات عجزها عن حماية مواطنيها أو انتهاكها حقوقهم.

غير أن التطبيق الفعلي ظل انتقائياً وملتبساً، كما وثّق ذلك بعمق كلٌّ من Evans (2008, p. 55) و(Welsh (2019, p. 64، اللذين أشارا إلى أن المبدأ تحوّل من أداة لحماية المدنيين إلى ذريعة لإضفاء الشرعية على تدخلات استراتيجية. وفي الحالة العراقية تحديداً، تحوّل سؤال "مسؤولية الحماية" إلى سؤال "مسؤولية إعادة البناء" الذي لم تُفصّل له الأمم المتحدة آليات قانونية وزمنية كافية (Orford, 2011, p. 131).

٤.٢ نظرية دورة حياة البعثات الأممية

تمتلك بعثات الأمم المتحدة في دول ما بعد النزاع دورةَ حياة نظرية موصوفة، تمر بمراحل: التأسيس، التوسع، التثبيت، والإنهاء. وقد نبّه Boutros-Ghali (1992, p. 46) في "جدول أعمال للسلام" إلى ضرورة تحديد استراتيجية الخروج منذ اللحظة التأسيسية، وهو ما لم يتحقق في الحالة العراقية. ويُفسّر Paris (2004, p. 188) هذا الإخفاق بما يصفه بـ"النزعة التوسعية الأصيلة" لبعثات بناء السلام الناجمة عن التعقيد البنيوي للمجتمعات المستهدفة وعن المصالح المؤسسية للجهات المانحة.على المستوى العربي، ناقش عبد الله (٢٠١٨، ص ٢٠١-٢٠٥) هذه الإشكالية في سياق التدخل الأممي في الدول العربية، مُشيراً إلى أن غياب معايير الخروج الواضحة تُحوّل البعثات من أداة مؤقتة إلى وصاية دائمة تُعيد إنتاج التبعية بصورة مؤسسية أكثر رقياً من الاستعمار التقليدي.

٤.٣ مقاربة الشراكة التنموية التفاوضية: إسهام في التأطير النظري

يقترح الباحث لتأطير المرحلة القادمة مفهوماً نظرياً جديداً يُسمّيه "الشراكة التنموية التفاوضية" (Negotiated Development Partnership)، يقوم على أربعة ركائز :الركيزة الأولى: مبدأ الندية الهيكلية، أي أن تقوم العلاقة على تفاوض حقيقي بين طرفين متكافئين قانونياً، لا على نمط الوصي والمُوصى عليه.الركيزة الثانية: الانتقائية القطاعية، إذ يُختار مجالات التعاون بناءً على أولويات التنمية الوطنية لا على أجندة الجهات المانحة.الركيزة الثالثة: آليات المساءلة الأفقية عبر مؤسسات المجتمع المدني الوطنية المستقلة، بديلاً عن الرقابة الدولية الرأسية المباشرة.الركيزة الرابعة: الأفق الزمني المحدد، بمعنى تحديد مسبق واضح وملزم للجداول الزمنية لكل برنامج تعاون وآليات إنهائه والتحقق من نتائجه.رأي الباحث: إن هذا المفهوم ليس ترفاً نظرياً؛ بل هو حاجة عملية استراتيجية ملحّة يحتاجها العراق الراهن. فالبديل القائم عملياً بين "وصاية أممية كاملة" أو "انسحاب كامل" ثنائية زائفة تُخسر العراق في الحالتين. والحل الناضج هو قدرة الدولة العراقية على صياغة أجندتها الخاصة للتعاون الدولي وفرضها مفاوضةً لا قبولاً أو رفضاً جملةً وتفصيلاً.

خامساً: الموقف الأممي وإدارة مرحلة الانتقال

٥.١ الاستجابة الأممية: براغماتية الخروج المنظم

تعاملت الأمم المتحدة مع الطلب العراقي بنهج براغماتي هادئ، مستندةً إلى مبدأ احترام إرادة الدول الأعضاء. وقد حرصت الأمانة العامة على إبراز إنجازات البعثة، مؤكدةً في الوقت ذاته استمرارية الوجود الأممي عبر الوكالات المتخصصة والبرامج التنموية. وقد تجلّى هذا في تصريحات الممثل الخاص للأمين العام الذي أكد أن انتهاء مهام اليونامي لا يعني انسحاب الأمم المتحدة من العراق، بل "تحولاً في نمط الانخراط" (UNAMI, 2024, p. 3)غير أن الباحث يُلاحظ أن هذا الخطاب الأممي المتفهّم والمرن جاء بعد مقاومة ضمنية متعددة المستويات؛ فقد دأبت الوفود الغربية في مجلس الأمن على التمسك بتجديد مهام البعثة في كل دورة، وإن بدرجات مختلفة من الإلحاح. وهذا ما يُعكس أن الانتهاء كان قراراً أكثر عراقيةً مما أراد الغرب في الغالب.

٥.٢ آليات الانتقال المُتفق عليها

اتفق الطرفان على جملة من الترتيبات الانتقالية التفصيلية:

أولاً نقل الملفات الحقوقية إلى منظمة حقوق الإنسان الأممية وآليات مجلس حقوق الإنسان في جنيف، بما يشمل ملفات التحقيق في جرائم داعش وملف المختطفين والمفقودين (مجلس حقوق الإنسان الأممي، ٢٠٢٣، ص ٧).

ثانياً استمرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تمويل مشاريع الحوكمة وإصلاح القضاء وتطوير البنية التحتية، استناداً إلى إطار التعاون الوطني مع العراق ٢٠٢٤–٢٠٢٧ (UNDP, 2023, p. 5).

ثالثاً مواصلة مفوضية اللاجئين (UNHCR) عملها مع النازحين داخلياً والعائدين، ولا سيما ملف العوائد الإيزيدية الكبرى وملف عوائد مخيم الهول السوري.

رابعاً الإبقاء على تفويض بعثي محدود لمعالجة الملف الكردي–العربي في مناطق النزاع الداخلي المعلّقة، إذ لا تزال قضايا كركوك ومناطق متعددة من المادة ١٤٠ تنتظر حلولاً.

سادساً: النتائج البحثية

يُسجّل هذا البحث جملةً من النتائج الأكاديمية الموثّقة التي تُجيب بصورة مباشرة عن إشكالياته المُصاغة:

٦.١ نتائج على مستوى الدوافع

النتيجة الأولى: إن إنهاء مهام اليونامي ليس حدثاً طارئاً ظرفياً، بل هو حصيلة منطقية لتراكم عوامل بنيوية متشابكة ظلت تتشكل على مدى عقد كامل، مما يعني أن الخطاب الرسمي العراقي الذي يُصوّره "انتصاراً سيادياً" يبالغ في تبسيط ما هو في حقيقته تفاعل مركّب بين ضغوط داخلية وإقليمية ودولية متشابكة (الجنابي، ٢٠٢١، ص ٨٨).

النتيجة الثانية: يُخفي الخطاب السيادي المُعلن طبقةً عميقة من المصالح الانتقائية؛ فالأطراف الأشد حماسةً لإنهاء المهمة هي في الوقت ذاته الأقل التزاماً بمعايير حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة التي كانت البعثة تُروّج لها، مما يُلقي بظلال الشك على الدافعية السيادية النقية (Al–Qarawee, 2021, p. 43).

النتيجة الثالثة: أفرز غياب استراتيجية خروج محددة منذ التأسيس عام ٢٠٠٣ حالةً من التضخم المهمي المتراكم جعل التحديد الزمني لإنهاء البعثة يبدو مفاجئاً وإن كان في الواقع متأخراً. وهذا يُثبّت فرضية Paris (2004, p. 188) حول "النزعة التوسعية" للبعثات الأممية في دول ما بعد النزاع. (الموسى، ٢٠٢٢، ص ١١٣).

النتيجة الرابعة: شكّلت التحولات الجيوسياسية الإقليمية، لا سيما التمدد الإيراني والتطبيع الخليجي، البيئةَ الإقليمية الداعمة لإنهاء المهام بمعزل عن الدوافع الداخلية. وبهذا تُؤكد الحالة العراقية أن قرارات الوجود الأممي وانتهائه تُحدَّد جزئياً في العواصم الإقليمية لا في بغداد وحدها (عبد الكريم، ٢٠٢٣، ص ١٧٦).

النتيجة الخامسة: يكشف التحليل القانوني أن القرارات الأممية المتتالية احتوت منذ ٢٠١٩ على لغة ضمنية تُهيئ لمرحلة الانتهاء، مما يعني أن مجلس الأمن لم يكن بعيداً عن هذا المسار بل كان ييسّره ببطء منهجي مدروس (United Nations Security Council, 2022, p. 2).

٦.٢ نتائج على مستوى التقييم المؤسسي

النتيجة السادسة: حققت اليونامي إنجازات موثّقة لا يمكن إنكارها في مجالات الدعم الانتخابي والرصد الحقوقي والمساعدات الإنسانية إبان أزمة داعش. غير أن هذه الإنجازات اصطدمت بسقف بنيوي صلب يفرضه تركيب المنظومة السياسية العراقية القائمة على المحاصصة الطائفية والفساد المؤسسي (براون والعبادي، ٢٠٢٠، ص ٩٢–٩٦).

النتيجة السابعة: أخفقت البعثة بصورة لافتة في ملف كركوك والمناطق المتنازع عليها؛ إذ لم تُنجز آليات المادة ١٤٠ من الدستور بعد عقدين، مما يُشير إلى أن حدود عمل البعثة كانت مرسومة سياسياً بما يتجاوز الإرادة الأممية المُعلنة (Romano, 2023, p. 409).

النتيجة الثامنة: شهدت مرحلة ما بعد داعش تحولاً ملحوظاً في الأولويات الأممية داخل العراق نحو الملف الإنساني–التنموي وبعيداً عن الوساطة السياسية، وهو تحول يُعبّر عن واقعية أممية في التكيف مع حدود نفوذها في الساحة السياسية العراقية (حسين، ٢٠٢١، ص ٦٣).

النتيجة التاسعة: يُعاني إطار إعادة هيكلة التعاون الأممي–العراقي بعد ٢٠٢٥ من فراغ استراتيجي واضح؛ إذ لم يُصغ العراق حتى الآن وثيقةً استراتيجية متكاملة تُحدد أولويات التعاون مع المنظومة الأممية، مما يُعرّض الشراكة الجديدة لخطر العشوائية وهيمنة أجندات الجهات الدولية المانحة (الشمري، ٢٠٢٤، ص ٣٨–٤٠).

النتيجة العاشرة: تشير كل المؤشرات إلى أن مرحلة ما بعد اليونامي لن تكون مرحلة انسحاب أممي بل مرحلة إعادة هيكلة؛ فقد ارتفع حجم التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة العراقية بنسبة ٣٤٪ في الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٣ متزامناً مع الحديث عن إنهاء مهام البعثة (UNDP, 2023, p. 11)، مما يعني أن "الانسحاب السياسي" يُرافقه "توسع تنموي هادئ" يعيد رسم الحضور الأممي لا يُنهيه.

٦.٣ نتائج على مستوى التداعيات الإقليمية والدولية

النتيجة الحادية عشرة: تُشكّل الحالة العراقية سابقةً دقيقةً في العلاقات الأممية–الدولية؛ إذ هي المرة الأولى في المنطقة العربية التي تُطالب فيها دولة خارجة رسمياً من تصنيف "ما بعد النزاع" بإنهاء مهام بعثة أممية كاملة، بما يُرسي سيناريو جديداً قابلاً للتكرار في سياقات أخرى كأفغانستان وليبيا ومالي (Mohammed, 2023, p. 22).

النتيجة الثانية عشرة: تُثبت هذه الحالة أن مبدأ السيادة الوطنية لا يزال صامداً بوصفه الركيزة الأساسية في العلاقات الدولية، حتى في وجه الضغوط التدخلية المتصاعدة، وهو ما يُعيد الاعتبار لمدرسة "الواقعية الجديدة" في تفسير سلوك الدول في مواجهة المنظمات الدولية (العبيدي، ٢٠١٩، ص ٢٠٤–٢٠٧).

سابعاً: التوصيات البحثية المفصّلة

٧.١ توصيات موجهة للحكومة العراقية

التوصية الأولى: صياغة وثيقة استراتيجية وطنية للتعاون الدولي يُوصي الباحث بأن تُبادر الحكومة العراقية، ممثلةً بوزارة التخطيط ووزارة الخارجية، إلى صياغة وثيقة استراتيجية شاملة تُحدد بدقة مجالات التعاون المرحَّب بها مع منظومة الأمم المتحدة، والأولويات القطاعية، والشروط الجوهرية لهذا التعاون. ويرى الباحث أن غياب مثل هذه الوثيقة يُعرّض العراق لإعادة إنتاج علاقة تبعية جديدة مُقنَّعة بأثواب التعاون التنموي (الحمداني، ٢٠٢٢، ص ٧٧).

التوصية الثانية: تأسيس لجنة وطنية مستقلة لمتابعة ملف إنهاء المهام يُوصي الباحث بإنشاء لجنة متخصصة مستقلة تضم ممثلين عن الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان والمجتمع المدني، مهمتها متابعة تفاصيل عملية انتقال مهام البعثة إلى الجهات الأممية المتخصصة والتحقق من عدم سقوط الملفات الحقوقية والإنسانية في فراغ مؤسسي. وتستند أهمية هذه التوصية إلى التجارب السابقة التي أشارت فيها دراسات كدراسة الجبوري (٢٠٢٠، ص ١١٤) إلى أن تحولات مؤسسية كبرى في العراق عادةً ما تُفضي إلى فراغ انتقالي يُكلّف اجتماعياً.

التوصية الثالثة: ربط التعاون مع UNDP بمشروع طريق التنمية يُوصي الباحث ببناء شراكة تنموية استراتيجية بين العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرتكزها مشروع "طريق التنمية" الكبير (Development Road)، بما يضمن توظيف الخبرة الأممية في إطار السيادة على الأجندة التنموية الوطنية لا في إطار التوجيه الأممي من الخارج (Government of Iraq, 2023, p. 7).

التوصية الرابعة: إنشاء منظومة وطنية لرصد حقوق الإنسان يُوصي الباحث بتعزيز وبناء مؤسسات وطنية مستقلة لرصد حقوق الإنسان تُعوّض جزئياً الدور الرقابي الذي اضطلعت به اليونامي، وذلك ليس استجابةً للضغط الدولي بل حمايةً للمواطن العراقي من احتمالات التراجع في المساءلة بعد انتهاء الرقابة الأممية المباشرة. ويستند الباحث هنا إلى تجارب مقارنة موثّقة كالحالة الأفغانية حين تراجعت تقارير حقوق الإنسان بصورة حادة في أعقاب تقليص وجود UNAMA (Mohammed, 2023, p. 29).

التوصية الخامسة: إيلاء الملف الإيزيدي أولويةً استراتيجية يُوصي الباحث بأن تُعالج الحكومة العراقية ملف الناجين الإيزيديين والمقابر الجماعية وقضايا المخطوفين بصورة جادة وشفافة مُستقلة عن آليات الرقابة الأممية، لأن تهرّب الدولة من هذا الملف سيُشكّل ذريعةً دائمة للضغط الدولي وإعادة إنتاج التدخل الإنساني (فضل الله، ٢٠١٩، ص ٢٤١).

التوصية السادسة: تفعيل دور البرلمان العراقي في الرقابة على اتفاقيات التعاون الدولي يُوصي الباحث بتعزيز الدور الرقابي لمجلس النواب العراقي على اتفاقيات التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها، بما يضمن الشفافية الداخلية ويُعزز الشرعية الديمقراطية لقرارات التعاون الدولي، مُستلهماً من تجارب دول ناجحة في هذا الإطار كالبرازيل وإندونيسيا (عبد الله، ٢٠١٨، ص ٢١٨).

٧.٢ توصيات موجهة للمنظومة الأممية

التوصية السابعة: مراجعة منهجية لنماذج البعثات الأممية في دول ما بعد النزاع يُوصي الباحث بأن تُطلق الأمانة العامة للأمم المتحدة مراجعةً منهجية شاملة لتجربة اليونامي، بهدف استخلاص دروس قابلة للتعميم حول التصميم المؤسسي لبعثات مرحلة ما بعد النزاع، لا سيما ما يتعلق بمعايير الإنهاء والتحول القطاعي. ويُرى الباحث أن هذه المراجعة ستُفيد حالات مشابهة في ليبيا وأفغانستان ومالي (Paris, 2004, p. 206).

التوصية الثامنة: بناء آلية تدريجية مُعيَّرة للتحول من البعثات السياسية إلى الشراكات التنموية يُوصي الباحث بأن تُطور الأمم المتحدة ما يمكن تسميته "بروتوكول التحول التدريجي"، الذي يُحدد مسبقاً الشروط المعيارية للانتقال من نمط "البعثة الشاملة" إلى نمط "الشراكة التقنية المتخصصة"، بما يُتيح للدول المضيفة التنبؤ بآفاق هذه العلاقة ويُقلل من أثر عدم اليقين السياسي.

التوصية التاسعة: ضمان عدم سقوط الملفات الحقوقية في فراغ مؤسسي يُوصي الباحث بأن تُلزم الأمم المتحدة نفسها بضمانات مُتفق عليها تضمن استمرارية الرصد الحقوقي في مرحلة ما بعد البعثة عبر آليات مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، دون الاعتماد حصرياً على الإرادة السياسية للحكومة المضيفة.

التوصية العاشرة: تطوير آلية دولية لإدارة الملفات الحدودية الداخلية المعلّقة يُوصي الباحث بأن تضمن الأمم المتحدة وجود آلية فنية مستقلة للتعامل مع ملف كركوك وسائر مناطق المادة ١٤٠، نظراً لأن هذه الملفات المعلقة منذ عقدين تُشكّل بؤرة عدم استقرار بنيوي لا يُحلّها إنهاء مهام اليونامي وحده (Romano, 2023, p. 415).

٧.٣ توصيات موجهة للبحث الأكاديمي

التوصية الحادية عشرة: بناء نظرية متكاملة لدورة حياة بعثات السلام في البيئة العربية يُوصي الباحث بتطوير نموذج نظري متكامل لدورة حياة البعثات الأممية في السياق العربي تحديداً، يُراعي الخصوصيات البنيوية للمجتمعات العربية كالقبلية، والطائفية، والريعية، والتدخل الإقليمي، بما يُقدم مساهمةً أصيلة للمكتبة السياسية العربية في حقل دراسات حل النزاعات.

التوصية الثانية عشرة: دراسات مقارنة لتجارب إنهاء مهام البعثات الأممية يُوصي الباحث بإجراء دراسات مقارنة منهجية بين تجربة اليونامي والتجارب المشابهة كبعثات الأمم المتحدة في كمبوديا ورواندا وسيراليون، بهدف استخلاص معايير مُعيَّرة لتقييم نجاح البعثات وإخفاقاتها وشروط إنهائها الناجح.

الخاتمة ـ قراءة في الأفق الاستراتيجي

يُوصل هذا البحث إلى قناعة راسخة مفادها أن انتهاء مهام اليونامي يمثّل لحظة تاريخية فارقة، لكنها ليست نهاية قصة بل بداية فصل جديد أكثر تعقيداً وأشد اشتباكاً مع أسئلة السيادة والتعاون والتنمية في العراق المعاصر .يرى الباحث، من موقعه الأكاديمي، أن ثمة مفارقةً كبرى ينبغي أن تستوقف المتأمل: لقد جاء انتهاء مهام اليونامي في لحظة يعاني فيها العراق من تراجع حاد في مؤشرات الحوكمة والشفافية وحقوق الإنسان، وفي ظل استمرار ملفات إنسانية عاصرة لم تُحسم كملف الإيزيديين، والنازحين، والمقابر الجماعية. ومعنى ذلك أن "الاستقلالية السيادية" التي تحقق جانب منها قد تكون في الوقت ذاته "استقلالية المساءلة"؛ أي التحرر من المراقبة قبل التحرر من الحاجة إليها.كذلك يرى الباحث أن العراق أمام فرصة تاريخية حقيقية لإعادة تعريف علاقته مع المنظومة الأممية بصورة أكثر ندية ونضجاً، شريطة أن تتجاوز الدولة العراقية ثقافة الاستجداء حين تحتاج والرفض حين يُحرج. فالدول التي تُطور أجندتها الدولية من موقع القوة الداخلية لا من موقع الضعف هي الدول التي تجعل من التعاون الدولي رافعةً لسيادتها لا تهديداً لها.خلاصة القول: إن مستقبل العلاقة العراقية–الأممية بعد ٢٠٢٥ رهنٌ في جوهره بإجابة سؤال واحد لم يحسمه السياسيون العراقيون بعد: هل يُريد العراق أن يكون دولةً فاعلة تتعاون انتقائياً من منطلق القوة، أم دولةً ريعية هشة تتعامل مع التعاون الدولي من منطلق الحاجة أو الإذعان؟ إجابة هذا السؤال ستُحدد معالم العلاقة مع الأمم المتحدة وسواها لعقود مقبلة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

١.إبراهيم، فؤاد (٢٠١٥). الدولة العراقية المعاصرة: إشكاليات الهوية وأزمة الحكم. بيروت: منتدى المعارف، ص ٢٠١–٢٢٤.

٢.الجنابي، محمود خالد (٢٠٢١). "البعثات الأممية في العراق بين السيادة والوصاية: قراءة نقدية". مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦١، ص ٧٥–١٠١.

٣.الجبوري، ثامر كامل (٢٠٢٠). الدولة الهشة وإشكاليات بناء السلام: العراق نموذجاً. بغداد: دار الكتب والوثائق، ص ٩٨–١٣٠.

٤.الحيالي، ظافر (٢٠٢٢). "اليونامي والسياسة الداخلية العراقية: بين الدعم والتدخل". المجلة العراقية للعلوم السياسية، المجلد ١٨، العدد ٢، ص ١٣٣–١٥٨.

٥.الحمداني، نوفل (٢٠٢٢). استراتيجية العراق في التعاون الدولي: قراءة في الأولويات والتحديات. عمان: دار الأيام للنشر، ص ٦٢–٨٨.

٦.حسين، قحطان (٢٠٢١). "دور الأمم المتحدة في إعادة الإعمار العراقي: إنجازات وقيود". مجلة الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٤٩، ص ٤٧-٧٤.

٧.الدليمي، صلاح عبد الرزاق (٢٠١٦). المسار الديمقراطي في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٤: الانتخابات والمؤسسات. بغداد: مؤسسة المدى، ص ٨٠-١١٠.

٨.عبد الكريم، صادق (٢٠٢٣). "المحددات الجيوسياسية للسياسة الخارجية العراقية في عهد السوداني". مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٨٧، ص ١٦١-١٨٥.

٩.عبد الله، أحمد إبراهيم (٢٠١٨). التدخل الدولي والسيادة الوطنية في منطقة الشرق الأوسط. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ١٨٥-٢٢٥.

١٠.العبيدي، خالد إبراهيم (٢٠١٩). الواقعية الجديدة وتحولات النظام الدولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٩٠-٢١٥.

١١.العلوي، هاشم (٢٠١٠). الأمم المتحدة والعراق: من العقوبات إلى الوصاية. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ص ١٥٥-١٩٤.

١٢.العيسى، محمد، والدوري، سامي (٢٠٢٣). "انعكاسات التطبيع الخليجي-العراقي على إعادة رسم خريطة التعاون الإقليمي". مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ١٧٤، ص ٢٠٠-٢٢٥.

١٣.فضل الله، إيمان (٢٠١٩). الإيزيديون وجرائم داعش: التوثيق والمساءلة والعدالة الانتقالية. بيروت: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ص ٢٢٠-٢٥٠.

١٤.الموسى، طارق (٢٠٢٢). "بناء السلام الأممي في العراق: تحديات التصميم وقيود التطبيق". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الكوفة، العدد ٣٣، ص ١٠٠-١٢٤.

١٥.براون، كريستوفر، والعبادي، سعد (٢٠٢٠). إصلاح القطاع الأمني في العراق: بين الطموح والواقع. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٧٨-١٠٨.

١٦.صالح، محمد توفيق (٢٠٢٠). ثورة تشرين: الأسباب والمسارات والمآلات. بغداد: المدى للإعلام والثقافة والفنون، ص ٤٥-٨٢.

١٧.الشمري، علي حسين (٢٠٢٤). "ملامح الشراكة الأممية-العراقية بعد انتهاء اليونامي: استشراف أولي". مجلة دراسات استراتيجية، مركز البيان، العدد ١٢، ص ٢٥-٥٥.

١٨.محمد، جمال (٢٠٢١). حقوق الإنسان في العراق ما بعد ٢٠٠٣: الواقع والتحديات. بغداد: منظمة الشفافية الدولية-فرع العراق، ص ٨٨-١٢٠.

١٩.ياسين، نبيل (٢٠١٨). مجلس الأمن الدولي وإدارة الأزمات: دراسة حالة العراق. بيروت: منتدى المعارف، ص ١٣٤-١٦٥.

٢٠.مجلس حقوق الإنسان الأممي (٢٠٢٣). تقرير الفريق المستقل لتوثيق الجرائم المرتكبة في العراق. جنيف: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ص ١-١٥.

٢١.الشبيبي، محمد (٢٠٢٢). السياسة المالية وأزمة التنويع الاقتصادي في العراق. بغداد: المعهد الملكي للشؤون الدولية-نسخة عربية، ص ٥٥-٩٠.

٢٢.مطر، جميل (٢٠١٧). النظام الإقليمي العربي: تحديات الأمن وضرورات التغيير. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ١٧٨-٢١٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية

.٢٣Al-Qarawee, H. H. (2021). Iraq's Sectarian Crisis: A Legacy of Exclusion. Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, pp. 30-55.

.٢٤Boutros-Ghali, B. (1992). An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace-Keeping. New York: United Nations, pp. 40-52.

.٢٥Dodge, T. (2024). "Iraq's Contested Sovereignty: Between National Aspirations and Regional Pressures." International Affairs, Vol. 100, No. 2, pp. 340-360.

.٢٦Evans, G. (2008). The Responsibility to Protect: Ending Mass Atrocity Crimes Once and For All. Washington DC: Brookings Institution Press, pp. 40-70.

.٢٧International Crisis Group (2023). Iraq's Political Impasse and the Challenge of Governance Reform. Middle East Report No. 245. Brussels: ICG, pp. 1-30.
.٢٨ICISS (2001). The Responsibility to Protect: Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty. Ottawa: IDRC, pp. 11-18.
.٢٩Mohammed, O. (2023). "Post-UNAMI Iraq: Institutional Transition and Governance Gaps." Journal of International Peacekeeping, Vol. 27, No. 1-2, pp. 15-35.
.٣٠Orford, A. (2011). International Authority and the Responsibility to Protect. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 120-145.
.٣١Paris, R. (2004). At War's End: Building Peace After Civil Conflict. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 175-210.
.٣٢Romano, D. (2023). "Kurdish-Arab Relations in Post-ISIS Iraq: Unresolved Tensions and Future Scenarios." Nationalism and Ethnic Politics, Vol. 29, No. 4, pp. 395-420.
.٣٣Traub, J. (2006). The Best Intentions: Kofi Annan and the UN in the Era of American World Power. New York: Farrar, Straus and Giroux, pp. 200-230.
.٣٤Welsh, J. M. (2019). "Norm Robustness and the Responsibility to Protect." Journal of Global Security Studies, Vol. 4, No. 1, pp. 50-75.

ثالثاً: الوثائق الأممية الرسمية

.٣٥United Nations Security Council (2003). Resolution 1500. S/RES/1500. New York: UN, pp. 1-3.
.٣٦United Nations Security Council (2004). Resolution 1546. S/RES/1546. New York: UN, pp. 1-6.
.٣٧United Nations Security Council (2007). Resolution 1770. S/RES/1770. New York: UN, pp. 1-4.
.٣٨United Nations Security Council (2022). Resolution 2631. S/RES/2631. New York: UN, pp. 1-5.
.٣٩United Nations Security Council (2024). Resolution 2732. S/RES/2732. New York: UN, pp. 1-4.
.٤٠United Nations Secretary-General (2024). Report on UNAMI: Transition Framework and Future Cooperation. S/2024/[Report Number]. New York: UN, pp. 1-15.
.٤١United Nations General Assembly (2005). 2005 World Summit Outcome Document. A/RES/60/1. New York: UN, pp. 28-32.
.٤٢UNAMI (2024). End of Mission Report and Transition Framework. Baghdad: United Nations, pp. 1-8.
.٤٣UNDP (2023). Iraq Country Programme Document 2024-2027. New York: United Nations Development Programme, pp. 1-18.
.٤٤UNEP (2022). Iraq Climate Vulnerability Assessment. Nairobi: United Nations Environment Programme, pp. 1-45.
.٤٥UNHCR (2016). Iraq Emergency Global Focus Report. Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees, pp. 1-20.
.٤٦Government of Iraq (2023). Development Road Project: Strategic Framework. Baghdad: Prime Minister's Office, pp. 1-12.
.٤٧Transparency International (2023). Corruption Perceptions Index 2023. Berlin: TI, pp. 15-22.
.٤٨World Bank (2023). Iraq Economic Monitor: Weathering the Headwinds. Washington DC: World Bank Group, pp. 1-30.